

هل تنجح تونس في تخطي حواجز عام تسديد الديون

دعوات للرئيس قيس سعيد إلى وجوب التدخل قبل فوات الأوان



التزامات مالية لا تحتمل التأجيل

كل القروض والهيئات التي تحصلت عليها الحكومات بعد الثورة خاصة أن جل التقارير تقر بان عامي 2020 و2021 سيكونان الأصعب على جميع المستويات.

وقد أكد تقرير صادر عن دائرة المحاسبات (محكمة مالية) في شهر مارس الماضي أن تونس ستكون بحلول 2020 و2021 مطالبة بسداد ديون 123 قرصا خارجيا حصلت عليها ما بين 2016 و2012.

تونس مطالبة في 2020 و2021 بتسديد ديون 123 قرصا خارجيا حصلت عليها في سنوات ما بعد الثورة

وقدر التقرير المذكور قيمة سداد هذه القروض بألف مليون دولار سنويا، متسائلا عن مدى جهوزية قانون الموازنة لعام 2020 لتحدي هذه المصاعب خاصة أن كل المؤشرات الاقتصادية والوضعية المالية المتدهورة لم تشهد أي تحسن يجعل البلد قادرا على تخطي هذا الامتحان الصعب الجديد.

لكن مؤسسات الدولة خففت من حدة التخوفات معتبرة أنها بصدد البحث عن بدائل على قاعدة برامج جديدة سيتم النظر فيها مع الجهات المالية المانحة كصندوق النقد الدولي وكذلك البنك العالمي.

وكان محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي قد قال في تعليقه على قرار صندوق النقد الدولي بخصوص منح ما تبقى من القرض المتفق عليه منذ عام 2016، إن "تونس تمكنت من إنجاز عملية إصلاح شامل".

وشدد سعيدان في سياق متصل على ضرورة إعادة النظر في ميزانية 2020، التي لا تعكس أي سياسة، بحسب تعبيره، قائلا إن "التحديات المطروحة أمام الحكومة الجديدة تكمن في مراجعة الميزانية وطرح مشروع ميزانية جديد على البرلمان يعكس سياستها التي يجب أن تتضمن برنامج إنقاذ اقتصادي ومالي".

وتطرح مسألة سداد الديون المتركمة منذ ما قبل 2011 إلى حدود 2019، أزمة أخرى تتعلق بانسداد أفق الحصول على قروض جديدة من السوق المالية الدولية،

الشامل والتحدى الاقتصادي المالي وإن المؤشرات الحالية تفيد بأن التحديات ستكون في 2020 تحديات مالية قوية جدا.

ضرورة التشخيص التوافقي

طالب في هذا الصدد بوجوب القيام بتدخل سريع لإنقاذ الاقتصاد عبر برنامج إصلاح هيكلي، قائلا "لا بد لرئيس الجمهورية قيس سعيد أن يدعو جميع الأطراف والقيام بتشخيص كامل توافقي وجدي للأوضاع ثم الانطلاق في عملية إصلاح شامل".

وشدد سعيدان في سياق متصل على ضرورة إعادة النظر في ميزانية 2020، التي لا تعكس أي سياسة، بحسب تعبيره، قائلا إن "التحديات المطروحة أمام الحكومة الجديدة تكمن في مراجعة الميزانية وطرح مشروع ميزانية جديد على البرلمان يعكس سياستها التي يجب أن تتضمن برنامج إنقاذ اقتصادي ومالي".

وتطرح مسألة سداد الديون المتركمة منذ ما قبل 2011 إلى حدود 2019، أزمة أخرى تتعلق بانسداد أفق الحصول على قروض جديدة من السوق المالية الدولية،

كخدمة للدين بينما ستقترض 11.7 مليار دينار فقط وهو ما يعني أن ما ستقترضه لن يخصص للاستثمار وإنجاز المشاريع وإنما لن يكفي حتى لتسديد الدين"، معتبرا أن ذلك يمثل إشكالية كبرى وتغيّرا نوعيا لم تشهده البلاد في السابق.

ويطرح هذا المازق إشكالية أعمق بكثير يجمع عليها جل الخبراء تقريبا وتمثل في أن تونس تدخل العام الجديد دون أن تضمن أي بداية وعود لتعبئة الموارد الخارجية التي تحتاجها والمقدرة بقرابة 12 مليار دينار خاصة في ظل رفض صندوق النقد الدولي تسريح بقية القرض الذي تحصلت عليه البلاد عام 2016 (1.2 مليار دولار) أي ما يمثل تقريبا 4 مليارات دينار.

وأكد هذا التصور الخبير الاقتصادي عز الدين سعيدان، الاتنين، بقوله إن "عام 2019 كان صعبا على جميع المستويات بالنسبة للبلاد التونسية خاصة في ما يتعلق بالدين الخارجي الذي تفاقم بشكل كبير مما يجعل من التحديات القادمة صعبة جدا".

وتحدث سعيدان في تصريحات إعلامية عن الأولويات الاقتصادية لعام 2020، قائلا إنها تتمثل في الأمن

فتحت الأزمة السياسية الخائفة التي مرت بها تونس منذ صدور نتائج الانتخابات التشريعية أبواب الخوف من شبح الجهول الذي يحاصر البلاد خاصة على المستويين الاقتصادي والمالي. وبحلول العام الجديد ستجد تونس نفسها في موضع صعب مقارنة بالسنوات التي تلت ثورة يناير 2011، حيث سيكون الهاجس الأكبر متمحورا حول كيفية تخطي العديد من الحواجز التي سيفرضها عام 2020 والذي سيكون بإجماع جل خبراء الاقتصاد عام سداد الديون.

تونس - تدخل تونس بحلول عام 2020، مرحلة جديدة ستكون مفصليّة ومغايرة لما عرفته البلاد من دعم دولي كان يمن بسخاء على مختلف الحكومات المتعاقبة منذ عام 2011 بالقروض والهيئات على قاعدة دعم الانتقال الديمقراطي.

نجحت تونس رغم اختلاف التقييمات بشأن تجربتها في تكريس الأدنى المطلوب لتحسين ديمقراطيتها الفتية، لكن حكومتها القادمة ستصطدم بواقع قائم على أساس "كل شيء نمن"، حيث سيكون على عاتقها البدء في تسديد جزء كبير من الديون الخارجية والداخلية المتركمة منذ ما قبل ثورة 2011 وما بعدها.

تداعيات الأزمة السياسية

بالترزامن مع الأزمة السياسية المستفحلة التي تعيش على وقعها تونس حتى وإن نجح الحبيب الجملي في الإعلان عن تركيبة حكومته بما أنه يتوجب عليها أن تحصل على ثقة البرلمان، أطلقت صافرات الإنذار التي دقت ناقوس الخطر خاصة بعدما علق صندوق النقد الدولي في أواخر شهر ديسمبر صرف مبلغ 1.2 مليار دولار لتونس ضمن الدفعتين السادسة والسابعة من قرض كامل متفق عليه منذ عام 2016 شريطة استكمال الإصلاحات المطلوبة.

ويصر صندوق النقد الدولي هذه الخطوة بعدم قيام الدولة التونسية بالإصلاحات المطلوبة المتفق عليها، بحسب ما صرح به ممثل صندوق النقد الدولي في تونس جيروم فاشير.

وأكد الخبير الاقتصادي راضي المؤدب في هذا الصدد أن عام 2020 سيكون أصعب من السنوات الماضية باعتبار أن كل المؤشرات الاقتصادية والمالية لا تبشر بخير وأن الوضع السياسي متنازم وأن ما زاد في عدم ثقة الداعمين الخارجيين هو عدم النجاح في تشكيل حكومة جديدة رغم مرور 3 أشهر على الانتخابات.

وأوضح المؤدب في تصريح صحافي لإذاعة محلية أن مرد صعوبة سنة 2020 أنها ستكون أول سنة تدخل فيها تونس مرحلة جديدة لم تعدها من قبل بما أنها تمثل أول سنة تسدد فيها ديونا أكثر مما ستقترض. وقال المتحدث إن "تونس سوف تسدد 12 مليار دينار

تونس - تدخل تونس بحلول عام 2020، مرحلة جديدة ستكون مفصليّة ومغايرة لما عرفته البلاد من دعم دولي كان يمن بسخاء على مختلف الحكومات المتعاقبة منذ عام 2011 بالقروض والهيئات على قاعدة دعم الانتقال الديمقراطي.

نجحت تونس رغم اختلاف التقييمات بشأن تجربتها في تكريس الأدنى المطلوب لتحسين ديمقراطيتها الفتية، لكن حكومتها القادمة ستصطدم بواقع قائم على أساس "كل شيء نمن"، حيث سيكون على عاتقها البدء في تسديد جزء كبير من الديون الخارجية والداخلية المتركمة منذ ما قبل ثورة 2011 وما بعدها.

إن الحديث عن هذه المطالبات لا يعد من قبيل الجديد، بل إن مره ارتفاع أصوات خبراء الاقتصاد في السنوات الأخيرة المحذرة من مجيء هذه اللحظة التي ستزيد في خلق الاقتصاد التونسي، كما أملاه ارتفاع نسق المطالبة بوجوب تشكيل الحكومة الجديدة التي كلفت حركة النهضة الإسلامية الحبيب الجملي بتشكيلها في أسرع وقت للانتخاب على ما ينتظر البلد من التزامات لا تحتمل التأجيل.



راضي المؤدب

تونس سوف تسدد
12 مليار دينار
كخدمة للدين

عز الدين سعيدان

تفاقم الدين الخارجي
يجعل التحديات
القادمة صعبة جدا

تشير أرقام قادمة أكثر من خبير اقتصادي إلى أن تونس تحصلت منذ اندلاع ثورة يناير 2011 على ما يقارب 100 مليار تونسي في شكل هبات وقروض من قبل العديد من الجهات وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن جهات أخرى بمبالغ وفوائد متفاوتة منها البنك الأفريقي للتنمية وكذلك

الأثرياء تفيض خزائهم والشعوب تغرق بالديون



وابتلعت هذه الشركات العملاقة محلات بيع الكتب، والأجهزة الإلكترونية، والألبسة، والعلو... الأمر الذي ترتب عليه تغييرات عميقة في بنية المجتمع، كادت أن تختفي بسببها الطبقة الوسطى.. حتى البيئة والمناخ يدفعان ثمن هذا النجاح.

الملايين من البشر يعيشون في الوقت الحالي في مناطق مهددة بالفيضانات، المرتبطة بتغير المناخ، الذي تتحمل مسؤوليته عصابة الـ500، حسب المنتقدين للرأسمالية المنفلطة.

وتحسبا لمثل هذا السيناريو يستعد الأثرياء حول العالم لتشييد حصون في مناطق لن يطالها التغير المناخي.

وقالت مجلة فوربس إن الأثرياء يشترون أراضي زراعية واسعة، لتجنب سيناريو غرق المناطق الساحلية.

وتتملك مئة عائلة ثرية في الولايات المتحدة نحو 42 مليون فدان من الأراضي، نصيب كل منها نصف مليون فدان، مع تزايد عمليات الاستحواذ هذا العام.

يحدث هذا، بينما تغرق شعوب دول عربية في الديون، بسبب أنظمة حاكمة، تبنت سياسات اقتصادية فاشلة، وهي لا ترى في الحكم سوى وسيلة للتسلط، ولا تجد سوى بيع الشعارات.

استطاع أن يرى الفرصة ويغتنمها، وهذه ليست جريمة.

امتلك بيروزو الشجاعة ليبدأ في تأسيس موقع أمازون في الخامس من يوليو سنة 1994، معتمدا على مبلغ قدمه له والده، كان رأس مالهما من الحياة. ولم يدر المشروع أرباحا إلا في سنة 2002.

وتطور الموقع ليصبح أكبر شركة للتجارة الإلكترونية حول العالم، وصل طموح مؤسسها إلى غزو الفضاء، بعد أن طور تجارته لتشمل كل شيء يمكن أن يباع.

واليوم تخطف الشركة العملاقة الأضواء بعد أن كسرت قيمتها السوقية حاجز التريليون دولار، وأصبحت أمازون بذلك أضخم شركة عاملة في قطاع التجزئة في العالم. فكيف تعاقب رجلا مثل هذا على نجاحه؟ هذه وجهة نظر المدافعين عن العولمة.

بالمقابل يرى منتقدو الرأسمالية المتوحشة، أن العالم يجب أن تتم حمايته من هذه الحيتان القادرة على ابتلاع كل شيء يعترضها.

استطاعت التجارة الإلكترونية أن تقضي على الآلاف، بل مئات الآلاف، من المشاريع الصغيرة. وبعد أن كانت مدينة مثل لندن توصف، حتى بداية التسعينات، بمدينة البقالين، تكاد تخلو شوارعها اليوم من محلات البقال.

مليارديرا منهم بمقدار 500 مليار دولار. وفي الصين، التي احتلت المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، زاد عدد الأثرياء ليصل إلى 54 مليارديرا، بفضل انتعاش الأسواق الناشئة. بينما زادت ثروة أغنى ملياردير روسي نحو 21 في المئة لتصل إلى 51 مليار دولار بعد ارتفاع أسعار الأسهم وعملة الروبل.

وحسب وكالة بلومبيرغ، التي ذكرت تلك الأرقام، أعاد هذا التفاوت في الدخل إشعال فتيل النقاش حول اتساع الفجوة في الثروات بين الطبقات، وتفاوت الأجور الذي أصبح يشكل تهديدا للاقتصاد العالمي.

وقد دفعت تلك البيانات سياسيين أميركيين إلى المطالبة بإعادة النظر في النظام الاقتصادي داخل الولايات المتحدة. وادت أيضا إلى احترام الجدل حول عدالة الأجور والمرتبات، وسط مخاوف من أن تكون تلك الزيادة في الثروات على حساب الملايين من البشر، الذين يعيشون في فقر مدقع.

ونقلت بلومبيرغ عن نائبة الحزب الديمقراطي، الكسندريا كورتين، قولها "اكتناز الثروات من قبل فئة قليلة داخل المجتمعات يأتي على حساب الشعوب".

يمكن النظر لظاهرة الثراء، التي ارتبطت بسيطرة ما بات يعرف بالرأسمالية المتوحشة، من زاويتين مختلفتين. الأولى ترى أنه لا يمكن معاينة بيروزو على نجاحه، لقد

بعدها أضاف 5.2 مليار دولار إلى إجمالي ثروته.

وقدر مارك زوكربيرغ، وهو أصغرهم سنا، 34 عاما، ومؤسس موقع التواصل الاجتماعي الشهير فيسبوك، إلى المرتبة الخامسة بإجمالي ثروة بلغت 79 مليار دولار، مضيفا إلى ثروته أكثر من 27 مليار دولار.

وجاءت الزيادة بدعم من الهدنة التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وبيانات الوظائف القوية، وهبوط التوترات داخل المملكة المتحدة، حول أزمة الخروج من الاتحاد الأوروبي.

ورغم خسارته 9 مليارات دولار، إثر طلاقه من زوجته، تمكن جيف جيف بيروزو من رفع ثروته إلى 116 مليار دولار، متصدرا بذلك قائمة الـ500 أثرى أثرياء العالم، بعد أن نجح في أن يضيف إليها مبلغ 23.1 مليار دولار.

أما الفرنسي، برنار أرنو، صاحب الـ70 عاما، فحل في المرتبة الثالثة، وتقدر ثروته بـ106 مليارات دولار، بعدما أضاف إليها، هذا العام، مبلغ 37.7 مليار دولار.

والافت للنظر أن ثروة اثنين فقط من هؤلاء الأثرياء، وهما بيروزو وغيتس، تعادل ديون تسع دول عربية، بحسب ما أورده مجلة "فوربس" الأميركية.

وحظي الأثرياء الأميركيون داخل القائمة بالنصيب الأكبر، وذلك مقارنة بكل البيانات التي سبق أن نشرت، منذ عام 1929، حيث ارتفعت ثروات 172

علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

تمكن أثرياء العالم من إضافة 1.2 تريليون دولار إلى ثرواتهم، خلال عام 2019، فعن أي أزمة اقتصادية نتحدث إذا؟

ورغم خسارته 9 مليارات دولار، إثر طلاقه من زوجته، تمكن جيف جيف بيروزو من رفع ثروته إلى 116 مليار دولار، متصدرا بذلك قائمة الـ500 أثرى أثرياء العالم، بعد أن نجح في أن يضيف إليها مبلغ 23.1 مليار دولار.

أما الفرنسي، برنار أرنو، صاحب الـ70 عاما، فحل في المرتبة الثالثة، وتقدر ثروته بـ106 مليارات دولار، بعدما أضاف إليها، هذا العام، مبلغ 37.7 مليار دولار.

والافت للنظر أن ثروة اثنين فقط من هؤلاء الأثرياء، وهما بيروزو وغيتس، تعادل ديون تسع دول عربية، بحسب ما أورده مجلة "فوربس" الأميركية.

وحظي الأثرياء الأميركيون داخل القائمة بالنصيب الأكبر، وذلك مقارنة بكل البيانات التي سبق أن نشرت، منذ عام 1929، حيث ارتفعت ثروات 172

وأرنو هو مؤسس ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة لويس فيتون، وديور، وفيندي. ونجح، وارن بافت، وهو أشهر مستثمر أميركي، من احتلال المركز الرابع، بثروة تقدر بـ89 مليار دولار،